

بريطانيا والتراجع عن فصل جنوب السودان

د. فيصل محمد موسى*

Abstract

This paper casts light upon the British policy towards the Southern Sudan during the condominium rule. That policy which aimed at annexing the Southern Sudan politically and administratively to the British Rule in East Africa, especially Kenya and Uganda, the British protectorates.

This policy was based on the following foundation:

- The Non Arabization policy.
- The Native Administration.

The main aim of this policy besides separation of the South from the North was also to create an African Christian existence affected by the western culture.

But after an experience of more than forty years the British authorities found that it was very difficult to separate the South from the North and Recommended that the unity between the South and North was a must as a way to progress in the future.

رغم الاختلاف حول مراحل الادارة التى مرت بها الادارة البريطانية فان الباحث لمس أن فكرة فصل جنوب السودان وضمه الادارة البريطانية لشرق إفريقيا ظلت هذه الفكرة هى الغالبة على السياسة البريطانية طوال هذه الفترات والنسب سخر لها الاداريون البريطانيون كل فكرهم وجهدهم من خلال وجودهم كحاكمين على جنوب السودان ومن ثمة رسمت للجنوب سياسة خاصة بدأت منذ الاحتلال وكان تنفيذها يتم بسرية تامة دون علم المصريين اللذين هم شركاء فى الحكم فكانت القرارات تصدر من الحاكم العام مباشرة الى حكام المديرية وفي بعض الاحيان تكون التعليمات "بالشفرة" ومن امثلة هذه القرارات القرار القاضى بوقف الملاحة النيلية بين الشمال والجنوب سنة ١٩٠٥م وحيث جاء فى الامر الصادر تلغرافياً من الحاكم العام لمستر اوين حاكم مديرية منقلا آنذاك ما يلى :

- ١- غير مسموح بالملاحة جنوباً من بور سواء بالمراكب او بالباخرة ابو بالسناكب فى مجرى النيل الرئيسى او فروعه الا اذا كانت هذه المراكب تحمل تصريحاً بالعبور من الضابط المسئول.
- ٢- غير مسموح ايضاً عبور اى مركب او خلافة فى مجرى النيل الرئيسى او فروعه شمالاً من خط عرض ١٠ درجة الا بأذن مماثل .
- ٣- يمكن للضابط المسئول فى بور او اى ضابط مسئول منح هذه الانونات بعد التحرى الدقيق عن هوية صاحب المركب وله الحق فى عدم منحها بدون ابدأ اى اسباب وان الذى يمنح يجب أن ترفق معه مذكرة توضيحية بالمبررات الخاصة بمنحه .

* استاذ مشارك بقسم التاريخ جامعة النيلين

٤- أى مخالفة لهذه التعليمات تؤدي الى مصادرة المركب بما فيه من حمولة وتؤدي الى معاقبة صاحبه بالغرامة او الحبس .^(٨)

كما سعت الادارة البريطانية فى اوائل عهدها الى محاولة إنشاء خط اتصال تلغرافى تلفونى يربط بين بور ومنقلا وغندكرو، باوغندا وشرق افريقيا حيث جاء فى خطاب ارسله مدير المحطات التلغرافية بالسودان الى السكرتير الخاص للحاكم العام ما يلى: "بناءً على توجيهات السيد الحاكم العام بتنفيذ خط تلغرافى بين بور ومنقلا وغندكرو فقد تم وضع هذه التعليمات موضع التنفيذ واقترح أن يكون الجزء الواقع من محميّتنا فى اوغندا تابعاً لنا حيث أن مكتب غندكرو سوف يزود بالاداريين اللازمين كما أن الفئات سوف تكون هي نفس الفئات المقررة فى السودان وسوف يكون مكتب غندكرو مكتب اتصال سريع ومباشر بين اوغندا وجنوب السودان لذلك ارجو مدى باى عدد من الكتبه والفنيين والذين ستضعهم سلطات اوغندا تحت تصرفنا " ^(٩)

وتتطور سياسية الفصل هذه بعد سنة ١٩٢٠م ففي عام ١٩٢٢م تصدر السلطات البريطانية صراحة وعلماً قانون المناطق المغلقة الذى يهدف الى فصل اقاليم جنوب السودان عن بقية اجزاء السودان الشمالى ولاهمية هذا الامر نورد ما جاء فيه : "عملاً باحكام السلطة المخولة لي بمقتضى المادة الثانية والعشرين من قانون الجوازات والهجرة الميجر جنرال السيلي استاك حاكم اعم السودان امر بالآتى :-
الجهات الميينة بالجدول الملحق بهذا الامر تعتبر مناطق مغلقة بمعنى أن لا يجوز لاي شخص من غير سكانها أن يدخلها او يبقى فيها الا اذا كان حاملاً رخصة بذلك تؤخذ من السيد السكرتير الادارى او من حاكم المديرية الواقعة فيها الجهة المغلقة وبمعنى اخر انه يجوز ايضاً منع اى شخص من مكان السودان الاخرين دخول تلك المناطق او الجهات او البقاء فيها الا بعد اذن السكرتير الادارى او مدير المديرية المختص ولا يسرى هذا القانون على موظفى الحكومة او ضباط الجيش المصرى الذين يدخلون هذه المناطق لقضاء مهمات رسمية ولا على اى شخص يحمل رخصة رسمية للتجارة فى تلك الجهات حسب قانون الجوازات والهجرة والرخص لسنة ١٩٢٢م ولا على الشخص الذى يجتاز تلك الجهات وهو عابر على ظهر الباخرة " ^(١٠)

وقد الحق بهذا الامر جدولاً يوضح تلك المناطق المغلقة وهى مديريات منقلا وبحر الغزال واعالى النيل وبعض اجزاء من مديرية دارفور وكردفان وجنوب الجزيرة وكسلا وتلى هذا القانون اجراءات ادارية اهمها قانون تقييد التجارة والذى صدر عام ١٩٢٥م والذى نص على ما يلى : "انه لا يسمح لغير السودانين من سكان المديريات الجنوبية بمزولة الاعمال التجارية دون الحصول على رخصة تسمح له بممارسة التجارة فى جنوب السودان الى جانب رخصته الشخصية " ^(١١) ونص القانون على السلع التى يتم الإتجار فيها وقد استثنى القانون السلع المحظورة الإتجار فيها كالذهب وسن الفيل وريش النعام وهذه السلع لا يسمح الإتجار فيها الا بعد الحصول على اذن برفع هذا الاستثناء .

واذا كان قانون المناطق المغلقة وما تلاه من اجراءات ادارية قانونية قد وضعت للحيلولة دون اتصال الجنوبيين مع اخوتهم فى الشمال فإننا نجد أن هذه القوانين لم تكن لتحول دون رغبة المواطنين الشخصية فى هذا الاتصال . وراء السيد عبد الرحمن سولى ، عندما سألته عن قانون المناطق المغلقة قال انه : "لا يعمل شيئاً عن هذا القانون ولكن يعرف اخوه الاصغر (نكود ومو) قد سافر الى الشمال لكى يعمل ابنه ولم

^(٨)F.O.141.397/HN,02137,Acopy of atelegram from Governor general to Mr.Owen,8.12.1905. by ciphper, P.R.O, London.

^(٩)F.O.141,395,YN.02137.Altter from S.GG.E.V.Turner Director of Sudan posts and telegrams to the military and private secretary, on 14 12 1905 P.R.O,London.

^(١٠) Sudan Law, Vol,I,1947,Khartoum University Library.P.143

^(١١)Tbid,P.147.

تستطيع السلطات البريطانية منعه لان هذه رغبته وانه يعلم أن عدداً كبيراً من الجنوبيين كان يذهب للشمال اما للتعليم او العلاج دون الحصول على هذا الاذن^(١٧) وعندما حان عام ١٩٣٠م كانت سياسة فصل جنوب السودان قد تحددت بصورة قاطعة واخذت شكلها النهائي الذي تمثل في منشور السكرتير الاداري والخاص بسياسة الحكومة تجاه جنوب السودان حيث جاء فيه: "أن سياسة الحكومة تجاه جنوب السودان هي بناء سلسلة من الوحدات القبلية المستقلة تنظم في اطر ادارية تؤدي الى تنفيذ سياسة الحكومة في سهولة ويسر الى أقصى حد تسمح به مقتضيات العدالة والحكم الرشيد الذي يحترم القيم والعرف والعقائد المحلية".^(١٨) ويعنى ذلك أن هذه السياسة تهدف الى تعميق القبلية وهذه السياسة البريطانية معروفة هي سياسة "فرقة تسود" واما عن تنفيذها فسوف يكون عن طريق الحكم غير المباشر طالما انها سوف تكون عبر سلسلة من الوحدات القبلية المستقلة عن بعضها البعض وطالما انها تقوم على احترام القيم والعرف السائد والعقائد المحلية .

ولذلك ارتبطت سياسة فصل جنوب السودان إدارياً عن الشمال في موضوعين هامين لعبا دوراً هاماً في تاريخ جنوب السودان وهما :

أ - اسلوب الادارة الذى اتبعته السلطات البريطانية فى جنوب السودان .

ب- سياسة ازالة الآثار العربية والاسلامية من جنوب السودان او فيما عرفت بسياسة اللاتعريب -Non-Arabaization .

اما عن اسلوب الادارة التى اتبعته السلطات البريطانية فى جنوب السودان فهو نظام الحكم الغير مباشر وهو نظام اتبعته الحكومة البريطانية فى كثير من البلدان التى استعمرتها كالهند ونيجريا واورغندا واعتمدوا فى تجربتهم هذه على الزعماء المحليين الذين كانت سلطتهم سلطة اسمية اذ كان الانجليز يديرون نيابة عنهم وبأسمهم كل الامور المتعلقة بهم ، يقول دكتور محمد المعتصم : " واول من اقام هذا الطراز من الحكم المستعمر البريطانى المعروف بالكابتن ليوفارد Lugard وكانت تجربته فى المناطق الاسلامية فى شمال نيجريا واورغندا حيث عهد الى الشيوخ والزعماء الوطنيين بحكم اقاليمهم فى الظاهر وهم فى حقيقة الامر ينفذون بدقة كل ما يأمر به السادة الانجليز وكل ما يضعونه من خطط ومشاريع"^(١٩) .

وقد اتخذت الادارة البريطانية هذا النمط من الحكم لعدة اسباب :

اولاً : لانه لم يكن يوجد بديل عملى لادارة مناطق متخلفة كهذه نظراً للنقص الكبير فى عدد الاداريين العاملين هناك .

ثانياً : أن المجتمعات القبلية والحلية قد اعتادت بفطرتها على هذا النظام لانه يتمشى مع العرف والتقاليد

ثالثاً : أن زعماء العشائر والشيوخ فى المناطق النائية وفى الاقاليم كانت لهم كلمة نافذة ومطاعة وان اى محاولة للتقليل من شأنهم قد تؤدي الى عدائتهم وبالتالي تؤدي الى عنوان شعوبهم .

رابعاً : أن الحكومة نفسها فى بداية الحكم لم تكن مستعدة لتطبيق اى نمط من الادارة فقد كانت مهمتها فرض النظام والطاعة واعادة هبة الحكومة .^(٢٠)

ولم يكن احد من السلاطين او الزعماء يجرؤ على معارضة الحكومة لان الحكومة تتخير السلاطين الذين يخضعون لإجارتها وفى بعض الاحيان تفرض سلاطيناً على بعض المناطق أن يقول لا^(٢١) وكان على كل سلطان أن يورد ما يفرض على قبيلته من ضرائب سنوياً والأفسوف تعرض قبيلتي الى اجراءات

(١٧) السيد عبد الرحمن سولى - رئيس المحكمة الاهلية جوبا مقابلة ١٩٨١م .

(١٨) أ. مدثر عبد الرحيم مصدر سبق ذكره ص ٨٣-٨٤ .

(١٩) محمد المعتصم جنوب السودان فى مائة عام القاهرة ١٩٧٢م ص ٧٢-٧٦ .

(٢٠) Macmichael, H. The Southern Sudan, London, 1934. P.102

(٢١) السيد عبد الرحمن سولى مصدر سبق ذكره مقابلة .

إدارية تصل إلى مصادرة أملاكها كما يتعرض هو إلى عزله من منصبه وكان لكل سلطان ملف تقارير شخصية خاص بإعتباره موظف حكومة فيه رصد لكل جوانب شخصيته وتحركاته وعلاقاته مع الناس وهذه التقارير تكتب سنوياً^(١٧) وبدقة شديدة بواسطة مفتش المنطقة التي يقع فيها السلطان وعلى ضوء هذه التقارير يتم تقييم الوضع الإداري للسلطان فإن كان تقريراً ممتازاً وشخصيته قوية لزم إبعاده من منصبه لأنه سوف يشكل خطورة وإذا كان تقريره ضعيفاً وشخصيته ضعيفة بحيث لا يطاع من أفراد قبيلته لزم أيضاً إبعاده ويفضل دائماً السلطان الذي يكون تقريره "مرضى عنه"

ومسجياً ورا تعزيز زعماء العشائر وتوطيد نظام الإدارة الأهلية Native Administration فقد أنشئت عدة محاكم أهلية ثابتة في المديرية الجنوبية كان من شأنها تخفيف اعباء مفتش الإدارة وتوليها النظر في القضايا البسيطة والمسائل الروتينية التي لا يتطلب إجراؤها قدراً كبيراً من المعرفة والمهارات والخبرات القضائية^(١٨) وكانت المحاكم القروية على شاكلة محاكم شيوخ القبائل العرب الرحل التي كانت أنشئت في المديرية الشمالية في أوائل العشرينات وفي ١٩٢٢م تم إنشاء ست محاكم أهلية في جنوب السودان أربعة منها في مديرية منقلا واثنان منها في مديرتي أعالي النيل وبحر الغزال وتسمى هذه المحاكم (الوكيكوز) ومفردهما (الوكيكو) والمراد بها قضية بسيطة ويحكم فيها السلاطين حكماً يس من سنتين إلى خمسة وحكمها عبارة عن توصية يقرها مفتش المنطقة المسئول وقد استطاعت محاكم اللوكيكوز أن ترفع من قدر السلاطين وتعم من سلطان الحكومة بل أن نجاحها في إجتذاب السكان وفصلها في القضايا التي وصلتها حتى عام ١٩٤٠ (مائة وأربعين ألف وستة وأربعين قضية) جعل ذلك الانجليز يفكرون في فرض مصاريف خاصة على الخصوم الذين يحتكمون إليها . ذلك لصد الناس عن الالتجاء إلى المحاكم في اتقه الامور . بل أن نجاحها الناتج من حسن إدراك المسئولين بطبيعة الحياة الاجتماعية والقبلية بين سكان المديرية الجنوبية جعل الحكومة تفكر في هذه المحاكم في كافة أنحاء المديرية الجنوبية^(١٩) . أما للقضايا الكبرى فكان يتم المظر فيها في محاكم خاصة تسمى محاكم "السيكوت" وكانت هناك حسب رواية عبد الرحمن سولي ستة محاكم كبرى في جنوب السودان هي : محكمة تركاكا محكمة تالي- محكمة ريكون محكمة لوكونو- محكمة توريت محكمة جوبا " وكان لكل محكمة رئيس ، واجتماع رؤساء المحاكم يعتبر محكمة كبرى "سيكوت" ويتم الحكم فيها في الجرائم أو المخالفات التي تصل عقوبتها إلى خمسة سنوات أو عشرين جندياً غرامة ، هذا إلى جانب نوع اخر من المحاكم القروية يسمى محكمة السلطان "ايكوت"^(٢٠) .

ولما بعض القبائل التي لها تقاليد واعراف تنظم حياتها وتحل مشاكلها بنفسها (كالشلك) مثلاً فقد سمحت الحكومة لرؤسائهم بممارسة سلطاتهم التقليدية في حل نزاعاتهم القبلية تحت اشراف (رث الشلك) والجرائم التي يفصل فيها رث الشلك هي :-

عدم دفع مساهمة فرع القبيلة في الربط المقرر للثـ السرقه بكافة انواعها - الزنا - الازعاج العام للثـ او الخروج عن طاعة قانون Nyikang^(٢١) .

واستمرت الادارة البريطانية تفرض من النظم والقرارات والقوانين التي تدعم الادارة الاهلية ولما صدر قانون المحاكم لكل السودان عام ١٩٣٢م ، كان من الغريب أن نستثنى المديرية الجنوبية ! وقد علم

^(١٧)MP./60/11.2/Secret repors on the chiefs from 1910 – 1936, M.P.Joba Regenal Archives (J.R.A)

^(١٨)أ.مدثر عبد الرحيم - مصدر سبق ذكره - ص ٥٥.

^(١٩)أ.مدثر عبد الرحيم - مصدر سبق ذكره - ص ٥٥.

^(٢٠)Audery Butt, The Nilotics of the anglo Sudan, London , 1952.P.52.

^(٢١) نيكانج هو احد الشخصيات الاسطورية المهيبة لدى الشلك ومؤسس القبيلة وذلك فان اقواله وافعاله اصبحت قانوناً يحترمه الجميع ويعتقد الشلك

ان روحه محالدة وموجودة بينهم قد ينقمصها بعض الرجال والنساء ولذلك تقام له احتفالات خاصة تسمى اكوروا.

المسئولون البريطانيون ذلك بأن النظم القبلية فى الجنوب لم تصل الى مستوى النضج بحيث يسمح أن يوكل اليها القيام بالمهام التى انطيت بوصيفاتها فى الشمال.

ويقدر ما اسهمت الادارة الاهلية فى تدعيم المظهر العسكرى للوجود البريطانى فقد صحبتها سلبيات عددها أ.د. يونان حيث ذكر :- "اما عن سياسة الاستعانة بالزعامات المحلية والرؤساء فلا تستطيع القول بانها بلغت مراميها ذلك أن الزعماء المحليين انفسهم بدأوا نتيجة الاوضاع الجديدة يفقدون اغلب نفوذهم ولم تستطيع السلطات البريطانية أن تلتزم بعدم التدخل فى العادات والتقاليد الى جانب صور التدخل الاخرى فمثلا فى مريدى حدثت الادارة البريطانية من سلطات الزاندى الكبير الى حد انه لم يعد قادراً على ممارسة اى سلطة فعالة على قبيلته كما أن الادارة البريطانية عزلت بعض السلاطين من مناصبهم كعزلها للسلاطان ماكواش Makwash وكان من اقوى سلاطين الدينكا وتعيين ابنه مانوك Manok فى محله بدعوى انه اصبح عجوزاً وقلت كفاءته (٢٢). كما انها ايضا عزلت سلطان كافى كنجى Kafi Kingi فى مديرية بحر الغزال فى ابريل سنة ١٩٠٨م بسبب عدم طاعته لاوامر الحكومة وتهربه من دفع الضرائب وخداعة لمفتش المنطقة (٢٣).

وشئ اخر اضعف من سلطات زعماء القبائل وهو وجود الحاميات العسكرية والمحاكم القروية وتوفيرهما الحماية والامن للراغبين الذين كانوا يقومون بهذا العمل ز وقد عبر (رث الشلك) عن استيائه من هذه السياسة البريطانية التى بدأت تتدخل فى شئون قبيلته. "مادامت الحكومة تصر على أن تقدم لها فروض الطاعة فكيف يمكن أن ينظر إلي كرجل كبير بين شعبة" (٢٤).

وجاء فى التقرير (٢٥) السنوى لمطقة غرب النوير أن معظم افراد القبيلة اصبحوا مطيعين لزعمائهم مما جعل زعمائهم غير قادرين على ممارسة اى نفوذ على قبيلتهم. ومن ثم نستطيع أن نخلص الى أن سياسة الانجليز فى الاعتماد على الزعماء المحليين لتحقيق الحكم الغير مباشر كانت ايجابية فى تدعيم الوجود البريطانى العسكرى من ناحية وكانت سلبية من ناحية اخرى اذ انها اضعفت سلطة زعماء القبائل او احتوتهم ومن ناحية اخرى ايضا لم تستطيع السيطرة على حركة القبائل واخضاعها للحكم البريطانى تحت مظلة السلام البريطانى.

سياسة ازالة الاثار العربية والاسلامية عن جنوب السودان

اما الموضوع الثانى والذى ارتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة جنوب السودان هو سياسة ازالة الاثار العربية والاسلامية من جنوب السودان.

كانت الاثار العربية التى افرزها الوجود العربى الاسلامى تتمثل فى وجود ثلاث مجموعات سكانية كبرى وجدت فى جنوب السودان فى فترة ما بعد المهديّة وهذه المجموعات هى :-

- ١- القوات المصرية والسودانية العاملة فى الجيش المصرى فى جنوب السودان.
- ٢- الموظفين الملكية من مصريين وسودانيين من ابناء الشمال تطلب وجودهم لمصلحة العمل .
- ٣- التجار الشماليين الذين انشروا فى قرى الجنوب ومدنه من قبل حكم المهديّة حيث كان بعضهم يعمل لحسابه الخاص او وكيلاً لبيوتات تجارية فى الشمال .

ولما كان هؤلاء يمثلون اقلية بالنسبة لسكان الجنوب فقد حرصوا على المقومات التى تحفظ كيانه العربى والاسلامى فاقاموا عدداً من الخلوى والمساجد لتعليم ابناءهم القراءة والكتابة وحافظوا المظاهر العامة التى تبيّنهم كصلاة الجمعة والزيارات المتبادلة بين الاسر . كما أن استعمالهم اللغة العربية فى دواوين الحكومة

(٢٢) أ.د. يونان مصدر سبق ذكره ص ٢٠٣.

(٢٣) S.I.R,105.Report on Raga Distract, April,1908,C.R.O.K.

(٢٤) أ.د. يونان ليب مصدر سبق ذكره ص ٢٠٣.

(٢٥) "S.I.R. Annual report,1913,upper Nile province, C.R.O.K.

وى الجيش وفى المعاملات التجارية كل ذلك جعل تأثيرهم بالغاً فسعت الادارة البريطانية التى تخلص منهم منذ بداية الاحتلال ولما كان دور هذه المجموعات فى الحياة العامة هاماً فلم يكن من الممكن التخلص منهم فى وقت واحد وبدأ التخلص من هذه المجموعات تدريجياً :-

تشكيل قوة الفرقة الاستوائية ، لم يكن تشكيل هذه الفرقة وليد الصدفة او الحاجة وانما يرجع الى بداية الاحتلال عندما بدء بتكوين القوات غير النظامية^(٢٦) من ابناء الجنوب وكانت بداية تكوينها فى مديرية اعالي النيل ، وفى سنة ١٩١٠م اعيد "حاجز اللانو" الذى كان مؤجراً الى بلجيكا تسلمت بريطانيا قوات سودانية هى خليط من العرب والجنوبيين الا أن خضوعها للنظام الاوربي والتخاطب معها بالانجليزية شجع اوين باشا سنة ١٩١١م أن يتقدم فى مارس من نفس العام باقتراح الى الحاكم مفادة تشكيل فرقة من الجنوبيين يرأسها ضباط انجليز للخدمة فى جنوب السودان وبذلك يمكن ازالة القوات الشمالية فى تلك الجهات والتى تقف عبة اما تنفيذ السياسة الجنوبية .

ومن ثم تتخذ الاجراءات اللازمة نحو إيجاد عدد كبير من المسيحيين الذين يمكن ربطهم باوغندا وفى نفس الوقت يكونوا حاجزا مادياً فى شكل موجة تعصبية كالتى حدثت فى اواسط السودان بعد المهديّة . وقد وافق ونجت على خطة اوين بتكوين فرقة الاستوائية من ابناء جنوب السودان للخدمة العسكرية فى الفرقة الاستوائية وقد علق ونجت على هذه الفرقة : "بأنها ستكون حاجزاً افريقياً له قيمته ضد اى ثورة عربية فى السودان عموماً"^(٢٧) وفى ديسمبر سنة ١٩١٧م تم ترحيل اخر دفعة من القوات التى كان معظم جنودها من ابناء الشمال من مديرية منقلا بينما أصبحت الفرقة الاستوائية هى وحدها المسؤولة عن حفظ الامن والنظام فى جنوب السودان . وقد صحب إنشاء الفرقة الاستوائية اجراءات خاصة نحو تغيير اسلوب الادارة العسكرية فقد كانت النداءات فى الطواوير بالعربية وكذلك الاوامر فتم تغييرها الى الانجليزية وكذلك التدريب العسكرى الحركى فكان يبدأ من اليمين الى الشمال فأصبح من الشمال الى اليمين وقد روى السيد بحيرى بحر: "أن ذلك امراً صعباً لاننا تعودنا على الطريقة العربية المصرية لاكثر من خمسة عشر سنة ولا زالت احفظ الطريقة العربية حتى الان لانها سهلة بالنسبة لى"^(٢٨) كما تم اعتبار يوم الاحد هو يوم العطلة الرسمية بدلا من يوم الجمعة وكان ذلك فى يوم ١٩١٨/١/٣م ولم يحتج على هذا القرار سوى اثنين من التجار المسلمين الذين كانوا يعيشون فى منقلا منذ فترة طويلة على اساس أن ذلك سيقبل من قيمة دينهم وسط الاهالى .

اما الموظفين الحكوميين الذين قدموا من الشمال ويشغلون وظائف فنية كان من الصعب أن لم يكن مستحيلاً الاستغناء عنهم لعدم وجود كواثر اخرى من ابناء الجنوب تحل محلهم وكذلك الحال بالنسبة للتجار الذين استقروا فى تلك الهات من فترة طويلة وتعود الاهالى على التعامل معهم ولم يكن للجنوبيين خبرة فى هذا المجال ايضاً .

وبعد الثورة المصرية سنة ١٩١٩م وما ترتب عليها من قيام ثورات داخل السودان جددت الادارة البريطانية بعملية مسح كمى وكيفى لهذا الوجود العربى وذلك بغرض بحث امكانية تصفية تدريجياً ويقول ديونان : "وقد استغرقت هذه العملية نحو شهور بعد اقرار السياسة التى تضمنها مذكرة السيد السكرتير السابق ، وفى يونيو سنة ١٩٢٤م وبعد الاتصال بمختلف المسؤولين فى حكومة السودان وادارة المديريات الجنوبية فقد

^(٢٦) D.S.O.S.A,301/2,private letter from (SD) J.Aser to general wingate ' A rough scheme for irregular, Troops, 1905.

^(٢٧) يرنان لبيب مقال عن "سياسة اللاتعريب بجنوب السودان" نشر بمجلة معهد البحوث والدراسات العربية العدد الخاص عن "العلاقات العربية والافريقية دراسة تاريخية للآثار السلبية فى افريقيا القاهرة ١٩٧٧ - ص ٢٩٠ .

^(٢٨) بحيرى بحر ، مواطن من جنوب السودان من قبيلة الزاندى التحق بالخدمة العسكرية منذ فجر صباه وتدرج فى مختلف الرتب فى الفرقة الاستوائية التى انشئت فى جنوب السودان ثم فى قوة دفاع السودان وقد اشترك فى عمليات حرية كثيرة فى مناطق متعددة فى السودان وهو الان فى عقده السابع ويعمل خفياً للحراسة الليلية بجامعة جوبا ، سجلت اقواله فى شريط كاسيت فى فبراير ١٩٨١م الوجه الثانى .

استطاع القائم بالاعمال نيابة عن الحاكم العام إعداد مذكرة تحوى المعلومات المطلوبة عن الوجود العربى الاسلامى فى جنوب السودان وامكانية تصفيته^(٢٩) وقد تم استعراض هذا الوجود الفترة ما بين ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٢م وقد كانت عملية المسح وتحديد حجم الوجود وسيلة لتركيز الجهود من اجل هذه التصفية الشاملة ليس فى القوى البشرية والاقتصادية فحسب بل امتدت لتشمل الناحية الثقافية ايضا " .

وقد كانت الارساليات المسيحية للتبشير ابقى من الادارة البريطانية للعمل على محاربة الوجود العربى الاسلامى حيث ارتبط ذلك بنشاطها منذ بداية القرن العشرين واهم مظاهر هذه المحاربة محاولة بعض الكنائس الاشتغال بالتجارة لمنافسة التجار الشماليين وقد اثار ذلك موجة من السخط من الشماليين فى الجنوب وفى الشمال ونسبة للشكاوى التى رفعها التجار الشماليين للحكومة وخوفاً من اتساع رقعة الموجة فقد اصدرت الحكومة قراراً بتحريم المبشرين من الاشتغال بالتجارة على نطاق واسع بينما تولت ذلك بنفسها وكانت سياسة التخلص من التجار العرب تتم بكل حزم وقوة فحرم الكثيرين من تصاريح العمل بالتجارة فى الجنوب وضيق الحصار على بعضهم مما اضطر الى السفر الى الشمال وتصفية اعمالهم حيث حل محلهم التجار اليونان واليهود السوريون المسيحيون وتشير هذه الاحصائية التى اوردها ابراهيم عكاشة نقلا عن المصادر البريطانية الى الانخفاض الذى حدث فى عدد التجار اثر سياسة التخلص من التجار الشماليين بلغت نسبة ١٧,٦%^(٣٠)

السنة	عدد التجار بالجنوب
١٩٢٧	٧٩٥
١٩٣٠	٦٣٢
١٩٣٢	٤٦٦
١٩٣٤	٤٣٥
١٩٣٦	٤١١
١٩٣٨	٤١٦
١٩٤٠	٤٢٦
١٩٤٢	٤٥٥

وسياسة التخلص من العناصر العربية اسمها الدكتور يونان سياسة "اللاتعريب" وقد تناولها فى مقال له تناول التطورات والمراحل التى مرت بها معتمداً على التقارير والمذكرات التى كان يرفعها المفتشون الانجليز الى السلطات البريطانية فى لندن ومن اهم هذه المذكرات :

- مذكرة اللورد ملنر باشا واضع سياسة فصل جنوب السودان سنة ١٩٢١م .
 - مذكرة لويد جورج والتى ايدها هندرسون سنة ١٩٢٩م.
 - مذكرة السير جون سفى حاكم عام السودان سنة ١٩٢٩م.
 - مذكرة السير هارولد ماكمايكل السكرتير الادارى للسودان سنة ١٩٣٠م.^(٣١)
- ونسبة لارتباط سياسة ازالة الآثار العربية بالسياسة التعليمية رأينا أن نكتفى فى هذا الفصل بالاشارة الى الخطط التى وردت فى المذكرات آنفه الذكر وكيف وجدت سبيلها الى التنفيذ من الناحية الادارية .
- ا/ خطة السير لويد :-

تضمنت خطة السير لويد جورج المقترحات التالية : تشجيع المواطنين على تعلم اللهجات المحلية عن طريق الكتابة وبذل كل الجهد فى هذا الشأن بنشر بعض المجموعات اللغوية المحلية ومحاربة اللغة العربية

(٢٩) أ.د. يونان ليب المصدر السابق ذكره ص ٣٠٤.

(٣٠) ابراهيم عكاشة التبشير الدينى فى جنوب السودان "رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة ١٩٧٨ ص ١١٠ .

(٣١) أ.د. يونان ليب مصدر سبق ذكره ص ٢٩٥ ٣٠٥.

وتشجيع استخدام اللغة الانجليزية لتحل محلها بالانكليزية هذا الى جانب مواجهة الاحتياجات التعليمية المتزايدة في المديرية الجنوبية بتأسيس مدرسة او مدرستين في مناطق مختارة ويمكن تحديد هذه الاحتياجات وتدريب عدد مناسب من الجنوبيين للخدمة في الادارات الحكومية ويسمح في نفس الوقت بمدارس التبشير القائمة بالاستمرار في عملها على أن يدور هذا العمل على توفير المصارف الضرورية التي يحتاجها الاهالي للتكيف مع تغيير الاحوال في الجنوب . وقد وافق السير هندرسون على خطة لويدي ولكنه اختلف معه في الوسائل التي يمكن أن تحقق بها هذه المقترحات .

ب/ خطة السير جون مفي حاكم عام السودان سنة ١٩٢٩م :-

في ديسمبر سنة ١٩٢٩م بعد أن انتهى السير جون مفي جولته في جنوب السودان لدراسة كيفية ازالة الآثار العربية والاسلامية من جنوب السودان كتب مذكراته التي تضمنت المقترحات التالية :-

- تشغيل الموظفين (غير المسلمين) في الادارة بهيئاتها الكتابية والفنية.
- الاصرار على تعلم الموظفين البريطانيين معتقدات وعادات القبائل التي يقومون بادارة مناطقها .
- التحكم في هجرة الشماليين نحو جنوب السودان .

اما السير هارولد ماكمايكل فقد كان عملياً في وضع لاء ومقترحات الذين سبقوه موضع التنفيذ ، ففي يناير سنة ١٩٣٠م اصدر منشوره الهام معنونا لكل حكام المديرية الجنوبية والمصالح الحكومية ^(٣٢) ، وتضمن الاجراءات التنفيذية لسياسة ازالة العربية والاسلام من جنوب السودان وهي السياسة التي اتفقت عليها كل الاطراف البريطانية في كل من الخرطوم والقاهرة ولندن . والاجراءات التي حوaha هذا المنشور هي :

لولا : إعداد موظفين اداريين وفنيين وكتبه من غير المتكلمين باللغة العربية على أن يصحب ذلك الاقصاء التدريجي لكافة الاداريين العاملين في وظائف الحكومة من العرب الشماليين.

ثانياً : الاستمرار في سياسة احلال الموظفين من ابناء الجنوب محل الشماليين وجعل اللغة الانجليزية لغة للتخاطب والمكاتبات الرسمية .

ثالثاً : احلال الموظفين الجنوبيين تدريجياً من شمال السودان الى الجنوب وتشجيع التجار اليونان والسوريين المسيحيين لاخلالهم محلهم وصحب ذلك بطبعة الحال التشديد في تطبيق قانون المناطق المغلقة . على أن تتم هذه التعليمات في حكمة وروية كما وصى السكرتير الاداري . وقد كان تحديد هذه الاطر بمثابة الضوء الاخضر للاداريين الذين كانوا يرون أن هناك عدم وضوح رؤية لسياسة الحكومة تجاه العرب والاسلام وقد شرعوا بمهمة وجدية في وضع هذا المنشور موضع التنفيذ .

ومن ثم أقرت سياسة التخلص من الموظفين الشماليين وعن العمل على التخلص من الموظفين الشماليين يقول د. بونان لبيب : "في ٣١ يناير كتب الحاكم العام تقريراً يسجل فيه تقديم السياسة الرامية الى تقليص الوجود العربي الاسلامي من خلال التخلص من الموظفين الشماليين وبالقيااس بالمسح الذي كان قد تم قبل ذلك بثمانية شهور فقط (مايو ١٩٣٠) يذكر التقرير أن نسبة الموظفين الاداريين من هؤلاء قد نقصت من ٢٥% الى ٢١% وام نسبة الكتابيين منهم قد نقصت من ٦٨% الى ٢% ... ويتضمن التقرير لأول مرة عدد الموظفين الفنيين من الشماليين الموجودين في الجنوب وقد بلغوا ١٢١ موظفاً ووصلت نسبتهم الى ٦٣% من مجموع هذا النوع من الموظفين غير أن هذه السياسة قد لقيت انتكاسة في العام التالي (١٩٣٢) حيث زادت نسبة الموظفين الشماليين في الاعمال الادارية بنسبة ٤% وفي الاعمال الكتابية بنسبة ٣% وقد عادت زيادة هذه النسبة اساساً الى الازمة الاقتصادية وما ترتب على هذه الازمة من رغبة في ضغط النفقات الحكومية في بلاد عديدة

^(٣٢) C.S,Scor.I.C.I,From the civil secretary to the southern provinces governors,25.1.1930.C.R.O.K.

منها السودان وكان توفير عدد من الموظفين البريطانيين برواتبهم العالية سبباً من سبل الضغط ولما كان هؤلاء يشغلون المناصب ولما كان هؤلاء يشغلون المناصب التي تحتاج الى درجة من الكفاءة لا تتوفر في الجنوبيين فلم يكن من مناص أن يحل محلهم موظفون من الشمال .

ويعود الموقف الى التحسن التدريجي في العام الذي يليه (١٩٣٢م) سينقل نسبة الموظفين الشماليين في الاعمال الادارية والكتابية والموظفون الاداريون يثلون من ٢٥% الى ٢٢% والموظفون الكتابيون يقون من ٥٥% الى ٥١% بيد انه على الجانب الاخر فان نسبة الموظفين للفنيين قد زادت من ٥٢% الى ٥٥% في العام الذي يليه ولم تتأثر هذه الزيادة في النسبة عن زيادة حقيقية في عدد الشماليين العاملين بالاعمال الفنية ولما نتجت عن حذف اعداد من هؤلاء من الاحصاء مثل المراكبية وعمال البواخر ورجال خطوط البرق حيث أن اخلال هؤلاء في الاحصاء ليس من العدالة في شئ وكانت النسبة الغالبة من هؤلاء من الجنوبيين ويستمر تأكل الوجود العربي والاسلامي من خلال التخلص من مزيد من الموظفين الشماليين مما يتضح من الاحصاءات الماحه من الوثائق السرية للبريطانية ففي عام ١٩٣٤م يقل للموظفون الاداريون من ابناء الشمال في الجنوب من ٢٢% في العام السابق الى ١٨% ثم الى ١٧% في عام ١٩٣٦م وهكذا. نفس الشئ بالنسبة للموظفين الكتابيين من ٥١% الى ٤٦% عام ١٩٣٤ الى ٤٣% بعد ذلك بعامين وهكذا ويستمر التآكل في الموظفين الفنيين من ٥٥% عام ١٩٣٣ الى ٤٦% عام ١٩٣٤م الى ٤٣% بعد ذلك بعامين وهكذا يستمر ويستمر التآكل في الموظفين للفنيين من ٥٥% عام ١٩٣٣م الى ٤٦% عام ١٩٣٤م إلى ٤٩% بعد ذلك بعامين^(٣٣)

أما عن حصر هجرة الشماليين عموماً فقد تقرر أن تقلل تصاريح الدخول الممنوحة للتجار العربي المسلمين في حين أن تشجيع هجرة التجار الإغريق والسوريين المسيحيين إلى الترويج نحو جنوب السودان ، أما الذين يبقوا من التجار العرب الشماليين فيجب أن يكونوا ممن ليست لهم اهتمامات أو نشاطات خارج محيط التجارة أن تكون تجارتهم مشروعة وفقاً للقوانين التي تنظم حركة التجارة في جنوب السودان ، على أن يتم حصر التجار الجلابه في القرى والمدن . وقد شهد عام ١٩٣٠م خروج أكثر من ٥٢ تاجراً في مديرية من المديرية الجنوبية من التجار العرب المسلمين وتناقص عن التجار في العام الذي يليه ويبلغ ٤٥٥ تاجراً بعد أن كان عدد التجار ٦٣٢. وفي الوقت الذي كان يتم فيه تنفيذ عمليات هذه الازالة جى توسيع نطاق التعليم باللغات المحلية واللغة الانجليزية وقد كتب المندوب السامي البريطاني بالقاهرة^(٣٤) الى حاكم عام السودان يطلب فيه بإلحاح الضغط على كل الموظفين البريطانيين العاملين في جنوب السودان بذل قصارى جهدهم لتعلم اللغات المحلية في المناطق التي يعملون بها على أن يكون الهدف هو عدم التخاطب بالعربية وأن يجبر الاهالي على التحدث باللغة الانجليزية . وقد ارتبطت مسألة تعلم اللغات المحلية ومحو اللغة العربية بنقطة أخرى وهي الاهتمام الرسمي بتعليم اللغة الانجليزية وقد تم اعداد فصول لهذا الغرض ووضعت لها ميزانية خاصة^(٣٥) ومن الغريب أن ميزانية تعليم اللغة الانجليزية

(٣٣) يونان ليب المصدر السابق ص ٣٠٨-٣٠٩

(٣٤) F.O.407.214/249,ENC.P.R.O General Annual report.

(٣٥) C.S.SCR.,I.C.I.Strictly confidential from secretay for education and health to the southern provinces governer, English classes budget.J.R.A.

تدفع من الميزانية العامة التي يغطيها دافع الضرائب السوداني المسلم في الشمال خصماً من ميزانية دول الحكم الثنائي.

والى جانب العمل على محو اللغة العربية واحلال الانجليزية محلها لتكون لغة التخاطب والادارة فقد عمدت السلطات البريطانية الى اجبار الاهالى على التسمى باسماء مسيحية وهى فى الحقيقة اسماء انجليزية جورج ، شارلس ، جون ومن الغريب انك تجد اسماء الاجداد عربية فى حين انك تجد الاسماء الجديدة اسماء كنسية مثل : جوزيق رمضان او فالنتينو حسن وما الى ذلك . وايضاً اجبرت السلطات البريطانية الاهالى على عدم لبس الازياء العربية كالجلباب او العمامه او الطاقية ، اذ انها ازياء العرب ، وكان من يخالف هذه التعليمات يعرض نفسه للعقوبة . وقد كانت تحت مفارقات طريقه فى تنفيذ هذه الاوامر (٣٦)

ومنعاً للاتصال الطبيعى الذى كان يتم من خلال المنافذ الطبيعية عبر النيل وعبر بحر الغزال فقد اتخذت اجراءات لمنع هذا الاتصال ومعروف ان منطقة غرب بحر الغزال كانت قد تأثرت بالعرب منذ وقت بعيد وهى اكثر مناطق جنوب السودان تأثراً بالعرب وذلك لانها تجاور العرب الناطقين بالعربية فى دارفور وتأثرت قبائل هذه المنطقة بالعادات والاخلاق العربية وهى قبائل البلندا والدوجو والكرش واما الفروقى والنجانقلول والتوجو فيدعون انهم من اصول عربية . وكانت سلطات الدولة المهدية قد عملت على نشر الخلاوى واقامة مسجد فى حضرة النحاس لتعليم القرآن ومن ثم كانت ازالة هذه المؤثرات لا تتم الا بتهجير سكان هذه المناطق فتم ترحيل ٣,٠٠٠ اسرة منهم ٧٠٠ من قبيلة المنضلة التى كانت تعيش على الحدود بين بحر الغزال ودارفور فتم ترحيلهم الى دارفور (٣٧) وجعل الفاصل بينهم وبين الجنوبيين نهر البورو فلا يسمح بالسكن الا على بعد ٩٣٠ ميل شمالاً وجعلت المنطقة بين بحر العرب ونهر البورو عازلة No Mans Land اما كفيانكنجي Kafia Kingi فقد اخلت وهدمت متاجرها ومساكنها واشعلت النيران فى مسجدها (٣٨) وما حدث لها حدث لحفرة النحاس وغيرها حتى راجا لم تسلم من الدمار واجبر السلاطين والشيوخ على التخلي من الاسلام والعروبة والا فسيفقدون مناصبهم وفى الوقت الذى كان يحدث فيه ذلك فقد سمح لآباء (فيرونا) بتأسيس محطة تبشير قرب راجا الجديدة.

اما بالنسبة للنيل فقد تم التشديد على تطبيق قانون المناطق المغلقة لسنة ١٩٢٢م فلا يستطيع مسافر ان يعبر من شمال ملكال دون الحصول على اذن بالدخول لجنوب السودان والحصول ايضاً على جواز سفر . وقد اثارت هذه الاجراءات حفيظة المواطن السودانى فى

(٣٦) حدث ان احد السلاطين كان يلبس جلابة فمر به المفتش الانجليزى وحاول ان يفهمه ان هذه الجلابة مضرة بالصحة فالاحسن له ان يلبس منطلوناً وان كان لا يملك نقوداً فليسر عارباً فأحابه السلطان اذا كانت هذه الجلابة الخفيفة مضرة بالصحة فما بالك بالبدلة الثقيلة التى تلبسها انت ، فضحك المفتش من ذكاء السلطان.

(٣٧) C.S.SCR./B.G.P/168.Crosspondences About west of Bhar El Gazal Between Mathew and the civil.

(٣٨) Dunstan, W.,IBID.,P.P.53-55

شمال السودان وكانت دافعاً قوياً لتصدى الحركة الوطنية للإدارة البريطانية لا في الجنوب فحسب ولكن في كل أرجاء السودان .

في الوقت الذي كانت فيه السلطات البريطانية تعمل جاهدة لتدعيم وجودها في جنوب السودان من خلال "سياسة جنوب السودان" في الفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٤٦م فقد شهدت هذه الفترة عدة أحداث هامة في السودان جعلت بريطانيا تسرع بتدعيم هذا الوجود سياسياً وثقافياً . واما اهم الاحداث فهي :-

- تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة في مطلع ١٩٢٤م وما اسفر في ذلك من تغيير في اسلوب المفاوضات المصرية البريطانية .
- احداث ثورة سنة ١٩٢٤م في السودان وما تبعها من ثورات عارمة في كل السودان .
- واتباع السلطات البريطانية اسلوب الشدة والارهاب في قمعها .
- توقيع اتفاقية سنة ١٩٣٦م بين دولتي الحكم الثنائي وعودة النفوذ المصري الي السودان مرة أخرى .
- اشتداد حركة التصدى للتبشير المسيحي في السودان .
- قيام مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٨م وتصديه للحكومة في سياستها في جنوب السودان .
- مشكلة السودان بين مصر وبريطانيا من ١٩٤٤ - ١٩٤٦م وما بعدها واثرها على السياسة البريطانية :-

ونتناول هذه الاحداث بشئ من التفصيل :

كانت المفاوضات المصرية البريطانية تسير ببطء شديد لتمسك كل من الدولتين برأيه فيما يتعلق "بمسألة السودان"^(٣٩) فالمفاوض المصري يرى ضرورة تبعية السودان الادارية لمصر وبريطانيا ترى انها ملتزمة باتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م وانها شريكة في ادارة وحكم السودان ، ولم يكن تكتؤ بريطانيا طوال المفاوضات الا ستاراً تغطي به اهدافها في تدعيم نفوذها في السيطرة على مصر والسودان وفي تدعيم نفوذها في جنوب السودان . ولما تولى سعد زغلول رئاسة الوزارة المصرية في يناير سنة ١٩٢٤م بدأت مسألة السودان تأخذ طابعاً مختلفاً عن العهود السابقة نسبة لتشدد سعد زغلول في مسألة السودان وخاصة في مفاوضات سعد زغلول مك دونالد وخاصة عندما اتهم سعد زغلول في الخطبة التي القاها في الدورة البرلمانية لسنة ١٩٢٤م : "بأن الموظفين البريطانيين في السودان يحملون السودانيون على غير رغباتهم"^(٤٠) وقد انعكست روح الثورة المصرية التي فجرها سعد زغلول ضد السلطات البريطانية في السودان حيث شهد السودان بين سنتي ١٩١٩ - ١٩٢٤م قيام الجمعيات السرية المناهضة للحكم البريطاني وكلها ترفع شعار "وحدة وادي النيل" وكانت اهمها جمعية اللواء الابيض التي كانت تسمى اولاً "جمعية قبائل السودان المتحدة" بزعامة علي عبد اللطيف الدينكاوي. الاصل وكانت لهم فروع في كل مدن السودان تقريباً ، وقد استغلت السلطات البريطانية حادث مثل السيرلي ستاك حاكم عام السودان في احد

(٣٩) محمد شفيق غربال "تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية" القاهرة ١٩٥٢م ص ١٥٦.

(٤٠) اسماعيل الهواري السودان في المفاوضات المصرية البريطانية / ١٩٢٠ - ١٩٥٣، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٧٤ ص ٦٢.

شوارع القاهرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤م، ليما استغلال فكانت قرارات العقوبة ضد الحكومة المصرية بإبعاد كل المصريين وجميع وحدات الجيش المصري من السودان وتكوين "قوة دفاع السودان" من الاورط السودانية التي كان ضباطها مصريون وسودانيون في الجيش المصري وهي الاورط ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ ودمجت فرق الجيش السوداني في فرق الهجاء وفرقة العرب الشقية والغربية والفرقة الاستوائية والسلاح الميكانيكي والبطاريات^(٤١). وفي حين رفض كبار ضباط الجيش المصري الانصياع لوامر هنستون باشا الحاكم العام في الخرطوم بالجلء عن السودان الا بأمر من الملك، نجد أ، الاداريين البريطانيين نفخوا امر اجلاء الجنود المصريين من جنوب السودان في وقت وجيز وقد وصلت اول دفعه الى ميناء بورسعيد قبل ان تصل قوات الخرطوم. وقد حدث تجاوب بين القوات المصرية اثناء مغادرتها لارض السودان وبين الاورط السودانية التي تمررت مطالبة ببقاء الجيش المصري في السودان وقد اتخذت الادارة البريطانية موقفاً حازماً بفض هذا التجاوب عسكرياً. يقول عبد الله حسين: "وفي التاسعة صباحاً في يوم ٩ اغسطس ١٩٢٤ قام طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم وعددهم ستون طالباً بمظاهرة عسكرية مسلحة مارين بتكنات الجيش المصري هاتين بحياة الملك فؤاد وسعد زغول وعلى عبد اللطيف وقد حاصرت الاورطة الانجليزية المعسكرة بالخرطوم الطلبة واغلقت المدرسة وتم اعتقال الطلبة .. وقد شارك رجال الاورط السودانية المنتدبون من ملكال في الخرطوم المتظاهرين حين ارغم زملاؤهم الضباط المصريين على ترك السودان ورغبوا في مرافقتهم" الى مصر لانهم لا يعرفون ولا يدينون بالولاء واليمين الا لجلالة ملك مصر فؤاد الاول يومئذ وتآلف منهم بولوك سوداني سار في شارع غردون وقمع حركتهم الانجليزى هناك فقتل الملازم اول عبد الفضيل الماظ وحكم بالاعدام ونفذ على ثلاثة هم: سليمان محمد، حسن فضل المولى، ثابت عبد الرحيم، السجن لعلى البنان والحكم غيابياً بالاعدام على السيد فرح وسجن على عبد اللطيف في مدينة واو الى مدى الحياة^(٤٢).

وقد ترتب على احداث اغسطس ١٩٢٤ وما تبعها من ثورات مختلفة في السودان ان انتهت الادارة البريطانية الى ضرورة تصفية دعاة الوحدة مع مصر او الثورة ضد الوجود البريطاني فكانت "سياسة الارهاب والتصفية الجسدية ضد هؤلاء المتمردين وقد شهدت مدن عطبرة الابيض بورسودان مدني اعتقال جميع من ينتمي الي جمعية اللواء الابيض. وازاء ذلك التجا السودانيون الي اسلوب العمل السري المناهض للوجود البريطاني. وفي نفس الوقت الذي اخذت فيه السلطات البريطانية في تصفية دعاة الوحدة مع مصر عملت علي تدعيم وجودها في جنوب السودان بصورة جادة حيث اخذت تهتم بأمر التعليم لأول مرة منذ الفتح وكانت سياسة التوسع فيه وتقديم المساعدات الحكومية للهيئات التبشيرية والكنيسة وذلك لاجتثاث اللغة العربية والدين الاسلامي نهائياً من جنوب السودان وارساء صرح ثقافي وحضاري جديد يعتمد علي المسيحية والغة الانجليزية وقد

(٤١) عبد الله حسن، السودان القديم والجديد، القاهرة ١٩٣٥م الطبعة الثانية ص ٢١٧.

(٤٢) عبد الله حسين، مصدر سبق ذكره ص ٣٠٦.

استعانت الادارة البريطانية بالزعامات القبلية فكانت قرارات منح الزعماء سلطات ادارية وقضائية في حدود ضيقة كما سعت الادارة البريطانية الي تنفيذ سياستها الرامية الي تطوير جنوب السودان وجاء في التقرير السنوي لعام ١٩٢٥ م: "ان التطور الاداري والاقتصادي في جنوب السودان يسترعي اهتمامنا بالاجهزة التعليمية".

وفي سنة ١٩٣٦ م تم توقيع الاتفاقية الثنائية بين مصر وانجلترا والتي عادت مسألة السودان في المفاوضات الي ما كانت عليه اذ ان المفاوضات المصرية كان حريصاً على الا يترك السودان فريسة للانجليز لفردوا بادارته وعقب توقيع هذه الاتفاقية ارسلت الي السودان ثلاث بعثات البعثة الزراعية والبعثة الاقتصادية والبعثة العسكرية ، وذلك تمهيداً لعودة القوات المصرية والموظفين المصريين التابعين لوحدات الجيش الي السودان ، ورغم ان عودة القوات المصرية الي الجنوب كان امراً هاماً لايكاف انفراد انجلترا بادارته الا ان الساسه الانجليز لم يكونوا بغافلين عن ذلك فقد ركزت السلطات البريطانية في الخرطوم على توزيع القوات المصرية في فرق الجيش في شمال السودان اما في الجنوب فقد استمرت في الاعتماد في حفظ الامن على للفرقة الاستوائية ومعظمها من ابناء السودان الجنوبي ، اما بالنسبة للموظفين فقد ركزت السلطات البريطانية على نقل المصريين المسيحيين أ، الاقباط سواء كانوا كتبه او محاسبين الي جنوب السودان .

ونسبة لان اتفاقية سنة ١٩٣٦ م لم تحدد مستقبل السودان السياسي سواء بالوحدة مع مصر او بمنحه الحكم الذاتي فقد تحرك المثقفون السودانيون بعد سنة ١٩٣٦ م يطالبون بتحديد وضع السودان في ظل هذه الاتفاقية وقد انقسموا الي تيارين:-

أ/ تيار الاتحاديين ، وهم دعاة الوحدة مع مصر تحت التاج المصري وكانوا من الطبقة الوسطى وطبقة الافندية وصغار الموظفين.

ب/ تيار الاستقاليين ، وهم زعماء العشائر والقبائل والذين زاروا بريطانيا سنة ١٩١٩ م وقدموا التهنة للملك جورج بمناسبة انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى والتي لعبت فيها "قوة دفاع السودان" دوراً بارزاً ، وهذا التيار بزعامه السيد عبد الرحمن المهدي وقد حصل على كلمة شرف من السير ايدن بمنح السودان حق الاستفتاء وحق تقرير المصير سواء بالوحدة مع مصر ام بالاستقلال التام^(٤٣)

ورغم اختلاف هذين التيارين الا انه بعد اتفاقية ١٩٣٦ م بين مصر وبريطانيا شعروا جميعاً بضرورة توحيد معارضتهم للحكم الثنائي فكان تكوينهم لرابطة اجتماعية سياسية اطلق عليها "مؤتمر الخريجين العام" وكن ذلك في سنة ١٩٣٨ م وكن مقرها نادى الخريجين بامدرمان وبمرور الزمن تحولت هذه الرابطة الي هيئة سياسية ذات طابع قومي ولها فروع في كل انحاء السودان وكان اول ما قامت به هذه الرابطة بالنسبة لجنوب السودان هو حركة التصدي للتبشير الكنسي في السودان فكان تكوينها للنادي الاجتماعية لبث الوعي السياسي كما قامت بحملة للتعليم الاهلي بامدرمان ثم معهد القرشى الصناعي وكانت ادارة هاتين

(٤٣) عبد الحليم طه، السودان للسودانيين الفصل الثالث معاديات السيد عبد الرحمن المهدي ايدن.

المؤسستين من السودانيين البارزين وتسرب روح التعليم الاهلى الى بقية مدن السودان الاخرى.

وقد لعب الازهر دوراً هاماً فى التصدى لحركة التبشير المسيحى فى السودان اذ قام بتشيد مسجد فى مدينة جوبا يقول عبد الله حسين : "وفى اوائل سنة ١٩٣٧م كونت لجنة لانشاء جامع جوبا وطلبت اللجنة من فضيلة الاستاذ شيخ الجامع الازهر المرحوم الشيخ محمد مصطفى المراغى ان يوفر احد من علماء الازهر لتعليم العشائر الدينية كما نها طلبت من وزير الاوقاف ان يستجيب لطلب سكان جوبا فى ضم المسجد الى وزارة الاوقاف المصرية واسصدار للمرسوم الملكى بإقامة الشعائر الدينية فى هذا المسجد رسمياً وقد وعد معاليه بالعمل على تنفيذ ذلك وقد بلغت جملة التبرعات فى مصر لجامع جوبا ١٣٠٠ جنيه ، هذا وقد احتفل بافتتاح جامع جوبا وهو الجامع الوحيد فى جنوب السودان حيث يسكن الزوج فى ٢٦ جماد الاول سنة ١٣٥٨هـ الموافق ١٤ يوليو سنة ١٩٣٩م وقدلقى الكثيرون خطبا وقصائد وفى مقدمتهم الشيخ احمد محمد ابو دقن شيخ علماء السودان السابق والكابتن كوك مفتش اول مركز جوبا والاساتذة يوسف التنى وعبد الله الفزارى وحسن عبد الله وخالد ابراهيم السيد. وقد عين الشيخ العوض محمد سمساعة اما ومدرسا وواعظا للمسجد المذكور اعلاه^(٤٤).

ولقد كان لزيارات البعثات المصرية فى الفترة ما بين ١٩٣٧ ١٩٣٩م وما نتج عنها من اتصالات بين هذه الوفود من جهة وبين العناصر الوطنية فى السودان من جهة اخرى ، ثم لزيارة على ماهر رئيس وزراء مصر الى السودان فى فبراير سنة ١٩٤٠م وما تم فيها من وقوف على نشاط الادارة البريطانية فى السودان وخاصة فى مجال الري والزراعة والتعليم وما اتصل بها من تعرف على نشاط مؤتمر الخريجين واهدافه السياسية والاجتماعية ، ان لنت هذه الزيارة الى يغظه فكرية ونهضة قال عنها على ماهر : "ولم يكن فى وسعنا امام تلك الروح التى يتوقد بها شباب السودان الا ان نبارك هذه النهضة" كما ان هذه الزيارات اعادت للحركة الوطنية فى السودان نشاطها فقامت وفود سودانية بزيارات مماثلة الى مصر للوقوف على مجريات الاحداث وتبلور هذا فى للنشاط السياسى الذى شهدته الساحة السودانية فى الفترة ما بين ١٩٤٢ ١٩٤٥م والذى حمل لواء مؤتمر الخريجين العام مما ادى الى ازعاج السلطات البريطانية بما قدمه لها من مذكرات واهم هذه المذكرات :-
١/ المذكرة التى رفعها رئيس المؤتمر العام فى ٢ ابريل سنة ١٩٤٩م . والتى تضمنت رغبة السودانيين فى قيام حكومة ديمقراطية ذات سيادة فى اتحاد مع مصر^(٤٥) ، والغاء قانون المناطق المغلقة ، ورفع القيد عن حركة السودانيين بين الشمال والجنوب^(٤٦) .

(٤٤) عبد الله حسين مصدر سابق ص ٤٨١.

(٤٥) عبد الله حسين مصدر سابق ص ٣٠٨.

(٤٦) مدثر عبد الرحيم ، مصدر سابق ص ٦١.

ب/ المذكرة الخاصة بالتبشير المسيحي في جنوب السودان سنة ١٩٤٤م والتي طالبوا فيها بالغاء قانون المناطق المغلقة ورفع القيد عن حركة التجارة والتنقل بين الشمال والجنوب والغاء الاعانات الممنوحة للارساليات وتوحيد البرامج التعليمية^(٤٧) وبعد دراسة مستفيضة لاهداف المؤتمر وما سيجرتب عليها من نتائج من فرض وصاية اقليمية

على اكثرية لا تعرف ما هي مصلحتها وما معنى الوحدة مع مصر^(٤٨) كان الرد البريطاني على لجنة المؤتمر بان الحاكم العام لا يعترف بالمؤتمر كممثل للسودان بل انه وحدة هو الذي يمثلها نائباً على الحكومتين المصرية والبريطانية وفقاً لاتفاقية سنة ١٨٩٩م ومعاهد سنة ١٩٣٦م^(٤٩) ورفض بالتالي مطالبهم^(٥٠).

وازاء تصاعد التيار المنادى بالوحدة مع مصر فكر الاداريون البريطانيون في صرف السودانيين عن هذا الاتجاه فقرروا الاستفادة من الوضع القبلى الذى تقوده الادارة الاهلية والطائفية فأنشأوا المجلس الاستشارى لشمال السودان معارضة من بعض السودانيين وتأيداً من البعض الآخر . وكان المعارضون يرون ان هذا المجلس ما هو الا خديعة مكره تهدف الى فصل الشمال عن الجنوب دستورياً ، ويقول السيد عبد الرحمن المهدي وهو من الذين عارضوا هذا المجلس بشدة "وكان من الطبيعي ان تقود الطبقة المثقفة نضال الجماهير ضد المستعمرين توطئة لاشعال نار الثورة الجامعة التى تطهر السودان من ادارتهم ففكر البريطانيون ان يخطو خطوة تطفئ هذه الشرارة قبل ان يستفحل امرها ويتصاعد لهيبها فأنشأوا المجلس الاستشارى لشمال السودان ورموا من ورائه الى تحقيق امرين : الاول : ايهام السودانيين فى الشمال حيث انتشر الوعى واستيقظ الشعب ان الحكومة تستشيرهم فى الخطوات الاصلاحية لتطوير بلادهم وتستمع لارائهم وتأخذ بها فى ادارة شئون بلادهم وسيكون هذا المجلس هو الاداة المعبرة عن رأيهم وتأخذ فلا محل للمؤتمر بعد ذلك ولا مجال للتذمر والشكوى. والثانى : هو جعل هذا المجلس مختصاً بشمال السودان لينشئوا بعد قليل مجلساً اخر لجنوب السودان وبذلك يضعون الاساس الدستور لفصل جنوب السودان عن شماله تنفيذاً للسياسة التى وضعتها الادارة البريطانية منذ عام ١٩٠٤ نفذها تنفيذاً عنيفاً يتنافى مع ابسط قواعد الاخلاق والانسانية وتقدير المسؤولية الاستعمارية السكرتير الادارى هارولد ماكمايكل سنة ١٩٣٠م حينما قفل الجنوب فى وجه الشماليين واجرى تصفية شاملة للعناصر الاسلامية والعربية التى سبق ان استقرت فى عدة مناطق فى المديريات

(٤٧) مدثر عبد الرحيم ، المصدر نفسه ص ٩٨.

(٤٨) B.O.371.31587.8.Memorandum of the proesident of the general graduates congerss to the governor general of the sudan April,1942.

(٤٩) أ.د. يونان لبيب رزق قضية وحدة وادى النيل بين وحدة وتغير الواقع الاستعماري ١٩٣٦م القاهرة ١٩٧٥ ص ١٨١.

(٥٠) الجدير بالذكر ان رفض الحاكم العام المذكورة الخرجين ادى الى حدوث الشقاق في اوساط المؤتمر نتج عنه قيام الاحزاب السودانية الوحيدة

والاستقلالية في اوائل سنة ١٩٤٥م.

الجنوبية حتى أصبح الجنوب فى نظر البريطانيين صالحاً لفصله دستورياً عن الشمال وضمه لمستعمراته فى شرق أفريقيا او جعله مستعمرة بريطانية قائمة بذاتها^(٥١) ورغم ما جاء فى امر تأسيس هذا المجلس "ان الغرض منه هو اشراك السودانين فى ادارة بلادهم"^(٥٢) الا انه استمر كهيئة استشارية لمدة عام ونصف ، وما ان بدأ أعضاؤه يتسألون عن صفتهم الدستورية وهل ستتاح لهم الفرصة فى استشارتهم فيما يختص بمصير السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية^(٥٣) اذا ما أثارت دولتا الحكم الثنائى موضوع مستقبل السودان فى اى تعديل للمعاهد المصرية الانجليزية ولماذا استبعدت السلطات البريطانية موضوع جنوب السودان^(٥٤) حتى فض فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ولعل اهم قرار اتخذه هو التوصية بعقد مؤتمر موسع للنظر فى ادارة السودان على ان يعقد فى جنوب السودان .

وقد شهد عام ١٩٤٥م منذ بدايته نشاطاً جماً فى الحركة الوطنية السياسية فى كل من مصر والسودان مما كان له اثره على السياسة البريطانية فى كلا البلدين ففى مصر شهدت الساحة السياسية ضغطاً شعبياً على الحكومة وتمثل هذا الضغط فى مواقف احزاب مصر الفتاة وتحالف السعديين مع الوفد ورغم الاختلافات بين وجهات النظر الا انه كان هناك اجماع على مسألتى الجلاء والوحدة مع السودان^(٥٥) .

واما فى السودان فقد وقعت الاحزاب السودانية فى اغسطس سنة ١٩٤٥م الميثاق الوطنى من جبهة الاحزاب السودانية وهى احزاب الامة والاشقاء والاحرار والقوميين والاتحاديين . واهم ما نص عليه الميثاق هو مطالبة حكومتا الحكم الثنائى باعداد البلاد لحكومة سودانية ديمقراطية حرة ذات سيادة فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا وقد تمخض عن هذا الميثاق رفع المذكرة الهامة الموقعة عليها الاحزاب آنفه الذكر الى الحاكم العام فى ٢٣/٨/١٩٤٥م. وتضمنت طلب اصدار تصريح مشترك فى دولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا تنصان فيه على ان مهمتهما تتحصر فى العمل على قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة فى اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا قد اصبحت المذكرة موجة من المظاهرات والمسيرات نظمتهما قيادة المؤتمر وطلبة الجامعة وندداً بسياسة بريطانيا الاستعمارية فى وادى النيل . وقد تأثر بعض الجنوبيين بهذه المظاهرات فى هذه الفترة روى لى السيد عبد الرحمن سولى انه : "انه اشترك فى هذه المظاهرات وقد كانت قوية وزعزعت السلطات البريطانية"^(٥٦)

(٥١) السيد على عبد الرحمن الامين الديمقراطية والاشتراكية فى السودان بيروت ص ٧٧-٧٩.

(٥٢) غازيته حكومة السودان عدد ٧١ سبتمبر سنة ١٩٤٣م- ملحق الغازيته- مقدمة مشروع قانون المجالس الاستشارية .

(٥٣) عبد الله حسين مصدر سابق ص ٥٠٥.

(٥٤) رافت غنيمى الشيخ، مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩م ص ٤١٢.

(٥٥) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢م- القاهرة ١٩٧٢م، ص ١١٢-١١٣.

(٥٦) عبد الرحمن سولى مصدر سابق مقابلة.

وقد وافقت هذه الانتفاضات الشعبية فى السودان تلك الانتفاضات التى شهدتها مصر فى نهاية عام ١٩٤٥م واولائل عام ١٩٤٦م فى عهد حكومة اسماعيل صدقى باشا والتى كان برامجها تجاه السودان "الجلاء التام ثم الوحدة" ونسبة لان الحكومة فى اول عهدها قد واجهت باستمرار هذه المظاهرات التى امتد اثرها الى السودان حيث نظمت لجنة المؤتمر احتفالاً شعبياً بيوم الحداد (٤ مارس)^(٥٧) وهو اليوم الذى شهد اعنف مظاهرات مناوئة للتسلط البريطانى فى مصر وراح ضحيتها عشرات من القتلى من المصريين فى المدن المختلفة . وازاء هذا الضغط الشعبى الجامح فى مصر ، فقد اعلنت الحكومة المصرية بزعامه صدقى تشكيل وفد المفاوضات فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦م. واختارت فيه بعض اقطاب حزب السعدين والاقطار ورئيس حزب الكتلة ونخبة من رؤساء الوزارت السابقة ثم انتظرت لان يشكل الجانب البريطانى وفداً يكون على ذات المستوى ولكن الانجليز تلكوا وابدى صدقى للسفير البريطانى قلقه من تراخيهم الملموس.^(٥٨)

كان تلكوا الانجليز ما هو الا مناورة اذا انهم كانوا قد اعدوا العدة لقيام مؤتمر لادارة السودان واختاروا له "جوبا" مكاناً ، ولعلمهم كانوا يريدون ان تكون قراراته سنداً لهم عند المفاوضات.

مؤتمر الادارة - جوبا - مارس سنة ١٩٤٦م :-

بناء على توصية المجلس الاستشارى لشمال السودان تم عقد مؤتمر لادارة السودان بمدينة جوبا فى اول مارس سنة ١٩٤٦م وذلك للنظر فى مستقبل ادارة السودان وما هى الخطوات التى يمكن اتباعها والتى من شأنها ان تساعد السودانين وتشرکہم فى ادارة شئون البلاد وان هذه الوحدة سوف تسير بخطى اسرع اذا ما كان الجنوبيين ممثلون فى الجمعية التشريعية المقترحة باعتبارها الهيئة المسئولة اما الشعب السودانى.^(٥٩) ولم يشارك الجنوبيين هذا المؤتمر ولكنهم تم تمثيلهم باثنين من مديرى المديریات الجنوبية واما الشماليون فقد حضروا كأعضاء يمثلون الاتجاهات السياسية فى شمال السودان وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات اهمها:-

- السير فى طريق الوحدة مع الشمال والغاء المجلس الاستشارى لشمال السودان وفكرة مجلس استشارى لجنوب السودان والاستعاضة عنهما بالجمعية التشريعية لكل السودان . وقد كتب Joaeph Oduho William Deng فيما بعد عن مجلس الادارة هذا ما يلى : " ان المؤتمر الذى اليه الحكم العام سنة ١٩٤٦م كان قد بات مسبقاً تضمينه فكرة توحيد الجنوب والشمال باسرع ما يمكن وقد حضره اعضاء من الشمال يمثلون الاحزاب المختلفة فى حين ان الجنوب لم تكن فيه احزاب فى ذلك الوقت وبالتالي لا

(٥٧) طارق البشرى مصدر سابق ص ١٠٣ .

(٥٨) طارق البشرى الحركة الاسلامية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢- القاهرة ١٩٧٦م ١١٨ .

(٥٩) محمد عمر بشير مشكلة جنوب السودان دراسة لاسباب التراع الخرطوم ١٩٦٥م .

يوجد لديه ممثلين فى ذلك المؤتمر والجنوبيين غير مسئولين عن عدم وجود احزاب تمثلهم لان ذلك كان نتاجاً طبيعياً للسياسة الادارية التى تتبع من حين لآخر^(١٠) .

واذا كان الجنوبيين لم يمثلوا فى هذا المؤتمر فإن البريطانيين الذين تحدثوا نيابة عنهم كانوا واقعيين حين ساقوا المبررات التى جعلتهم يؤيدون فكرة انضمام الجنوب الى الشمال والمبررات التى ساقوها هى :

- ان الجنوب مرتبط جغرافياً بهذا النيل .
- ان الجنوب لا يستطيع ان يعتمد على نفسه اقتصادياً فى الوقت الحاضر .
- ان الجنوب فى حالة عزلة عن الشمال وسوف يظل متأخراً ومجهولاً عن بقية العالم الخارجى .

- وبعد الانتهاء من عقدة هذا المؤتمر وافقت السلطات البريطانية على بدء المفاوضات مع حكومة صدقى والتى بدأت فى شهر مايو سنة ١٩٤٦م وانتهت فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦م ولما كان موضوع الوحدة مع الشمال قد نوقش "سرياً" وتم الاتفاق على عدم التصريح بها فى الوقت الراهن فان اعلان صدقى بأنه نجح فى مهمته عند عودته الى مصر ادى الى ان ينفى المستر التى رئيس وزراء بريطانيا ذلك التصريح ولما لم يستجب صدقى الى محاولة معالجة الامر بالموافقة على النص الاتى: "ان مشروع البروتوكول الخاص بالسودان يعد بمثابة تأكيد للحالة القائمة فى السودان" فان رئيس الحكومة البريطانية بأن هذه الحكومة مصممة على الا تسمح باى تغيير فى الحكم فى السودان وان المحادثات الاخيرة لا تمس حكومة السودان ولا سلطانها باى تعديل و اشار لحاكم العام فى تصريحه الى ان صدقى كان قد افضى الى المستر بيفن بان لا شئ فى المعاهد يقيد حق السودانين فى تحقيق الاستقلال (اى عدم الوحدة مع مصر)^(١١) .

وشهدت الفترة التى كانت تجرى فيها المفاوضات بين بريطانيا احداثاً هامة فى جنوب السودان فقد شهدت الفترة زيارة اللجنة الفرعية فى لجنة السودان ، ومسألة السودان وما يترتب عليها فى احلال السودانين محل البريطانيين كان دافعاً قوياً لان تعيد الادارة البريطانية فى "سياسة جنوب السودان" وقد قررت اللجنة ارسال لجنة فرعية تمثل الاتجاهات السياسية لاستطلاع الاحوال فى الجنوب وامكانية سودنة الخدمة المدنية فيه وتلمس رأى الجنوبيين فى مستقبلهم السياسى فى حالة منح السودان الحكم الذاتى وقد سافرت اللجنة برئاسة السيد محمد صالح الشنقيطى الى المديرية الجنوبية وقبل سفر اللجنة كتب السيد السكرتير الادارى خطاباً سرياً الى حكام المديرية الجنوبية بصورة الى مفتش المراكز فى توريت وجوبا ومورو وواو وانزارا ويامبيو ورمبيك والتونج بتاريخ ٢٥ /٥/ ١٩٤٦م جاء فيه: "ان الاسراع بسودنة الوظائف اصبح اليوم امراً هاماً بالغ الاهمية من وجهتى النظر السياسية والادارية وبالتالي فإنه من الضرورى ان تعطى اللجنة الفرعية التى ستصلكم قريباً كل عون لازم حتى تتمكن من رفع توصيات مبنية على معرفة بحقائق

^(١٠) Joseph Oduho William Deng, The problem of the southern sudan, London, 1963, p.24.

^(١١) طارق البشرى مصدر سابق ص ١٢٢ .

الامور" (٦٢) ، وسافرت اللجنة فى نهاية مايو سنة ١٩٤٦م ولكنها قوبلت كما ذكر السيد الدرديرى محمد عثمان عضو اللجنة بمقابلة فاترة من المسؤولين وقد وضع لها برنامج قصير ورسمى للتعرف على الاحوال فى الجنوب ولم يترك لها الحرية فى الوصول الى الحقائق بنفسها (٦٣) واء هذا الموقف الغريب اضطر رئيس اللجنة التحرك هو واعضاء الشماليين بطريقتهم الخاصة لمعرفة رغبات الجنوبيين وقد كان يزور الجنوبيين فى منازلهم واحياناً ليلاً بدون معرفة السلطات البريطانية كما شرح لها ايضاً مسألة الحكم الذاتى ورأى الشماليين فيه. وقد عادت اللجنة الى الخرطوم ورفعت اللجنة تقريراً مفصلاً عن احوال جنوب السودان وشمل هذا التقرير عدة نواحي هى: الامن النشاط الكنسى والجمعيات العاملة فى مجال التعليم التعليم الحكومى شروط خدمة العاملين الجنوبيين فى دواوين الحكومة رأى الجنوبيين فى سودة واداء لجنة السودة فى الوظائف فى جنوب السودان على ضوء تلك المعلومات (٦٤).

وقد كان التقرير ادانة قوية لسياسة الحكومة فى جنوب السودان ولذلك اعتبره السكرتير الادارى "ورقة اتهام ضدنا" (٦٥) ورفض ان ينشره فى جريدة الحكومة الرسمية "الغازية" رغم انه نشر رده على بعض ما جاء فى خطابه للسيد السكرتير المالى والقضائى (٦٦). ولم يكن الجنوبيين باقل ادراكاً من الشماليين فى مناهضة الاستعمار البريطانى وتفهمهم لمجريات الاحداث فعقب زيارة هذه اللجنة وفى منتصف سنة ١٩٤٦م اضرب الجنوبيين العاملين فى دواوين الحكومة اضراباً عاماً شك الحركة فى مدينة جوبا وكان الاضراب ضد شروط الخدمة وكان مدير الخدمة المديرية فى ذلك التاريخ فى زيارة للخرطوم وقد روى السيد حامد السيد وكان شاهد عيان لهذا الاضراب حيث ذكر: "لقد اضرب الجنوبيين لاول مرة فى تاريخ الجنوب منذ ان قامت الادارة البريطانية باضراباً عاماً ومفاجئاً واعتصموا بمنازلهم بحى الملكية وعملوا متاريس على الطرق المؤدية الى مكاتب الحكومة بل حملوا العصى والهروات لمنع كل من يحاول منهم الذهاب للعمل فى ذلك اليوم واستمر هذا الاضراب ثلاثة ايام وخوفاً من تفاقم الموقف طلب مدير المديرية بالانابة من الجنوبيين تأليف مناديب عنهم لمفاوضة وشرح اسباب الامتناع عن العمل وطرح مطالبهم وتم اختيار الثلاثة اعضاء وتمت المقابلة بمكتب المدير التابع لمنزله وكانت مطالبهم زيادة الاجور تحسين المعاملة فى العمل رفع اساليب العنف والاضطهاد التى يمارسها بعض الاداريين البريطانيين. فأبقر المدير وزارة الداخلية التى ارسلت مدير شئون الخدمة المستر لى ومعه السيد الدرديرى نقد باشكاتب المديرية الاسبق وقدم الجنوبيين مطالبهم وهى زيادة الاجور فقد كان الكاتب او الحاسب يتعين براتب قدره ثلاثة جنيهات فى الشهر فى حين ان

(٦٢) مدثر عبد الرحيم مصدر سابق ص ٦٢.

(٦٣) السيد الدرديرى محمد عثمان مذكراتى ١٩٥٨/١١/٤ دار الوثائق المركزية.

(٦٤) السيد/ صالح الشنقيطى اوراق محمد صالح الشنقيطى - مكتب محمد صالح الشنقيطى جامعة الخرطوم ملف سودة الوظائف يوليو ١٩٤٦م.

(٦٥) مدثر عبد الرحيم مرجع سابق ص ٦٣.

(٦٦) مدثر عبد الرحيم مرجع سابق ص ٦٣.

رصيفه فى الشمال يتقاضى سبعة جنيهات ونصف واما الخفير فيتقاضى اجر قدره مائة وخمسين قرشاً وبالنسبة لمظاهر القسوة الادارية فكانت تتمثل فى عقوبة الجلد للموظفين الجنوبيين بالمكاتب على يد رؤسائهم فالذى يرتكب مخالفة مكتبية كالغياب بدون اذن او المجئ متأخراً او الحضور الى المكتب فى حالة سكر بين او عدم الانصياع لتعليمات الرئيس المباشر توقع عليه العقوبة فوراً اما بقية الموظفين وقد وعدهم المستر لى بالاستجابة الفورية لمطالبهم على ان يرفعوا للعمل وفعلاً تم رفع الاضراب وبعد اسبوع تم المرتبات تعديلاً طفيفاً ورفعت عقوبة الجلد فى المكاتب وعادت الامور الى مجاريها" وايضاً من الاحداث الهامة بالنسبة لجنوب السودان فقد وافق مجلس الحاكم العام فى ٦/٢٧/١٩٤٥م على تكوين لجنة لمشاريع الاستوائية الزراعية وانشاء قسم تجارى تحت رعاية هذه اللجنة ومن مسئوليات هذه اللجنة الاشراف الادارى على مشروع الزاندى الزراعى وهو مشروع يهدف الى ايجاد الوسائل اللازمة لرفع مستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية فى جزء من المديرية الاستوائية كما انه سوف يساعد على تنفيذ السياسة التعليمية الحكومية التى يجرى اعدادها بمعرفة السلطات البريطانية. وايضاً وافق المجلس على مقترحات خطة التوسع التعليمى فى جنوب السودان فى الخطة الخمسية التى ستبدأ من ١٩٤٦ - ١٩٥٠م ورصد المال اللازم لها .